Distr.
GENERAL

A/38/64
11 January 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى استهدافا للتقدم الاجتماعي

دراسة استقصائية للاتجاهات والتغييرات الاساسية الاخيرة والمرتقبة في ميدان التنمية الاجتماعية/ الاقتصادية

تقرير الأمين العام

Digitized by UNOG Library

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	مقدمة	١	٣
ثانيا	تكييف السياسات الاجتماعية مع الأحوال الاقتصادية المتغيرة وما يطرأ على المجتمع من تغيير : مثال الدانمرك.....	٢ - ٦	٣
ثالثا	خدمات الرعاية الاجتماعية : تجربة قبرص والكويت وباكستان ...	٧ - ١٦	٦
رابعا	المبادئ التوجيهية الاجتماعية للنمو الاقتصادي : أهداف يسعى لتحقيقها في اكوادور وموريشيوس ونيجيريا	١٧ - ٢٧	٩
خامسا	الاضطلاع بالتغيير الاجتماعي الزراعي : الصين واثيوبيا	٢٨ - ٣٧	١٢
سادسا	الاطار السياسي والاقتصادي للتقدم الاجتماعي : تجربة جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	٣٨ - ٤٨	١٥

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - رجت الجمعية العامة في قرارها ١٩/٣٦ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، من الامين العام أن يقوم، بالتشاور مع الدول الاعضاء، باعداد تقرير عن خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى استهدافا للتقدم الاجتماعي، وصونا للاستقلال القومي، ضمن اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، على أن يأخذ في اعتباره الجوانب الاجتماعية للتنمية ودور المفاهيم والممارسات القائمة في عملية التنمية، وان يقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واستجابة لهذا القرار، بعث الامين العام مذكرة شفوية في ٥ آذار/مارس ١٩٨٢ الى كل الدول الاعضاء بشأن هذا الموضوع، راجيا تلقي الردود حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٢. وتم تلقي ثلاثة ردود حتى نهاية تموز/يوليه. وفي ١٠ آب/اغسطس ١٩٨٢ وجهت رسالة تذكير الى الحكومات ترجوها ارسال الردود في أقرب تاريخ ممكن. وبحلول نهاية ايلول/سبتمبر، وهو اخر تاريخ ممكن لاعداد التقرير الحالي، بلغ عدد الردود الواردة، ما مجموعه ١١ ردا *. وتختلف هذه الردود في الاسلوب والمضمون، فهي تتألف من مقتطفات من خطط التنمية الوطنية او وثائق اخرى منشورة في ثلاث حالات ومن نصوص تتناول المسألة تحديدا في ثماني حالات. ويقدم التقرير تحت خمسة عناوين تقابل الموضوعات الرئيسية التي عولجت في الردود تكييف السياسات الاجتماعية مع الاحوال الاقتصادية المتغيرة وما يطرأ على المجتمع من تغيير؛ وخدمات الرعاية الاجتماعية؛ والخطوط التوجيهية الاجتماعية للنمو الاقتصادي؛ والاضطلاع بالتغيير الاجتماعي الزراعي؛ والاطار السياسي والاقتصادي للتقدم الاجتماعي.

ثانيا - تكييف السياسات الاجتماعية مع الاحوال الاقتصادية المتغيرة وما يطرأ على المجتمع من تغيير: مثال الدانمرك

٢ - تشير حكومة الدانمرك الى التغييرات في السياسات الخاصة بالمجتمع التي بدأت في انتهاجها استجابة للتغييرات في الاحوال الاقتصادية العالمية التي بدأت في اوائل السبعينات.

---

* تم تلقي الردود من اثيوبيا واكوادور وباكستان وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والدانمرك والصين وقبرص والكويت وموريشيوس ونيجيريا. وعلاوة على ذلك، ابلغت البرازيل الامين العام بأنها لا تستطيع تزويده بالمعلومات وأبلغت الولايات المتحدة الامريكية الامين العام بأنها تعارض القرار ولذلك لم تتقدم برد.

Digitized by UNOG Library

وقد اتخذت هذه التغييرات في الدانمرك صورة البطالة التي قدر متوسطها في عام ١٩٨٠ بنسبة ١٠ في المائة من مجموع عدد الاشخاص المؤمن عليهم ضد البطالة ، وسوء الميزان التجاري . وسعت الحكومة الى حل هاتين المشكلتين الرئيسيتين عن طريق الخفض التدريجي للنمو الحقيقي في كل النفقات العامة بهدف توسيع نطاق قطاعي الصادرات والواردات المتنافسين . على انه في ظل المعدل الصفر للنمو في النفقات العامة اصبح الامل ضئيلا في القيام على السواء بتغطية الاحتياجات الفعلية وارضاء ما ترسخ في اذهان المستفيدين من الخدمات الاجتماعية العامة من توقعات التوسع المستمر . وقد مارس ما يلزم اداؤه من مدفوعات فيما يتعلق باستحقاقات البطالة والتوسيع المستمر للمرافق التي يستفيد منها الاطفال ، وكذلك العدد المتزايد من كبار السن ، ضغطا متصاعدا من اجل النمو المستمر في النفقات العامة ، الامر الذي كان من الصعب مقاومته . ونتيجة لذلك ، ووجه القطاع العام بمعضلة متنامية بثبات ، هي كيفية التوفيق بين الضغوط المتصاعدة من اجل رفع النفقات وبين الغاية التي ترمي اليها الحكومة وهي النمو الصفر .

٣ - ويجرى اتخاذ مبادرات لتخفيض النفقات على الاجل القصير بهدف تنفيذ تغييرات في النظام الشامل للخدمات الاجتماعية . ويشمل ذلك فرض بعض القيود على الطلب ، وتوخي الاستفادة بدرجة اعلى ، والاخذ تدريجيا ببدائل ارخص ، وفي قطاعي رعاية الاطفال والشباب ، يجرى تشجيع مراكز الرعاية النهارية الخاصة كبديل لمرافق الرعاية المؤسسية الاكثر تكلفة . وهناك تدبير اكثر عمومية وهو استبدال الدخل الخاضع للضريبة بما يسمى الدخل الاجتماعي ، وهو مفهوم يأخذ في الاعتبار الاصول الرأسمالية ويستبعد بعض الاقتطاعات ، وذلك من اجل حساب المستحقات والمنح والعلاوات المتصلة بالدخل . والغرض من هذا التغيير هو كفالة ان يوزع وفقا للحاجة الحقيقية الايراد من الضريبة ، بدرجة اعلى مما كان عليه الحال في السابق . وفي نفس الوقت ، يعتقد ان الطريقة الجديدة في الحساب تجعل من الاسهل خفض الانفاق حيثما يكون ذلك أقل ضررا .

٤ - وبالنظر الى الرأى القائل بان مشاكل عدم التوازن الاقتصادى من غير المحتمل ان تكون ذات اجل قصير او انتقالية ، اتخذت مبادرات ايضا لخفض النمو في الاجل الطويل تشمل تدابير لاستكمال قائمة الاولويات في القطاع الاجتماعي ، واعادة هيكلة الانفاق . وفيما يتعلق بالمجال الاول فان الغاية هي اعادة تقدير توزيع النفقات وفقا لاوجه الانفاق ، واعادة توزيع الموارد على اوجه الانفاق عن طريق التخطيط القطاعي . ويجرى دعم اعادة تقدير الغايات والموارد بأنشطة تجريبية على المستوى المحلي لتطوير واختيار صيغ جديدة لحل المشاكل ، حيث تضطلع السلطات المركزية بمسؤولية المتابعة ونشر المعلومات الجديدة المكتسبة .

٥ - وفي تجربة الدانمرك ، ادت الاتجاهات الحديثة في المجال الاجتماعي الى زيادة قسوة مشاكل الرعاية وعدلت من مضمونها . ففي السبعينات ، كان اعلى ارتفاع في الانفاق العام على

Digitized by UNOG Library

الخدمات الاجتماعية في ميدان الخدمات المقدمة لكبار السن ويرجع ذلك الى اسباب منها النمو في عدد الاماكن في دور رعاية كبار السن . وقد تباطأ النمو في الانفاق على الخدمات المقدمة لكبار السن في الاعوام الاخيرة عندما ادخلت اشكال جديدة من المرافق والعلاوات السكنية والتوسع فيها . وبدون هذه التجديدات ، فمن المؤكد ان الانفاق على الخدمات الاجتماعية في قطاع رعاية كبار السن كان سيصبح اعلى .

٦ - وقد ادى الكساد الاقتصادى ، الذى اثر على مدى السنوات العشر الماضية بصورة ملحوظة في العالم المصنع ، بما فيه الدانمرك ، الى الحد من الموارد المتاحة للقطاع الاجتماعي واصبح في نفس الوقت ينحو الى زيادة الحاجة الى الخدمات الاجتماعية . وفي رأى الحكومة الدانمركية انه لم يعد في الامكان في هذه الظروف السعي الى اجراء تحسينات في الاحوال الاجتماعية بالاساليب التقليدية والمجربة . فالتحسينات المستمرة في الاحوال المعيشية او حتى الحفاظ على الوضع القائم تتطلب جهودا مكثفة لحل المشاكل بطرق جديدة . وهذا يتطلب بدوره اجراء دراسة دقيقة لما يمكن الاخذ به من حلول بديلة .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - خدمات الرعاية الاجتماعية : تجربة قبرص والكويت وباكستان

٧ - تركز المعلومات التي اتاحتها حكومات قبرص والكويت وباكستان على تقديم الخدمات بوصفها من المكونات الهامة للسياسة الاجتماعية .

٨ - ففي قبرص يجرى توسيع عنصر الرعاية من النفقات العامة . وكانت النفقات الاجتماعية في عام ١٩٨٠ تشكل نحو ٤٧ في المائة من مجموع النفقات الحكومية ، و ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . والسمات الهامة للسياسة الجديدة التي تركز على الرعاية هي الخطة الصحية العامة والتأمين الاجتماعي المتصل بالأجور ، وأدى هذا الى زيادات كبيرة في الاستحقاقات والمبالغ المحولة من الايرادات سواء فيما يتعلق باستحقاقات صندوق التأمين الاجتماعي أو بالمساعدة العامة . وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية ، يوجه الاهتمام لزيادة الانفاق على الاسكان . والخطتان الثالثة والرابعة للطوارئ ، اللتان تشملان الفترتين ١٩٨١-١٩٨٢ و ١٩٨٢ - ١٩٨٥ ، توسعان كلتاهما تدابير الرعاية ، وتنصان على زيادة توسيع الخدمات الاجتماعية ، وتخفيف حدة مشكلة الاسكان ، وترميان عموما الى تعزيز العمل على التوزيع الاعدل للأعباء الاقتصادية والايرادات القومية ، فضلا عن التحسين العام لمستوى المعيشة .

٩ - وتلاحظ حكومة قبرص أن منجزات قبرص خلال العقدين الاخيرين كبيرة وواضحة على حد سواء . وقد بلغ العمر المتوقع ٧٣ر٤ سنة في عام ١٩٧٧ ، وفي عام ١٩٨٠ بلغت وفيات الرضّع ١٧ر٢ في كل ١٠٠٠ مولود ، مما يعكس ارتفاعا عاما في الدخول وتحسينات في تيسر الخدمات الصحية ، واتساع شمول الخدمات الاجتماعية والمجتمعية . وبحلول عام ١٩٨٠ كانت جميع المنازل في المدن و ٩٨ في المائة من المنازل في المناطق الريفية مزودة بأنابيب المياه . وجميع القرى موصولة حاليا بشكل مباشر بالشبكة الكهربائية . وحوالي ٩٠ في المائة من السكان فوق سن السابعة ملمون بالقراءة والكتابة . وقد أصبح التعليم الابتدائي شاملا . اما من يواصلون الدراسة في المرحلتين الثانوية وما بعدها فقد اصبحت نسبتهم ٨٨ في المائة و ٢٤ في المائة من المجموعتين العمريتين المعنيتين .

١٠ - وتعتبر حكومة الكويت سياسة الرعاية الاجتماعية تكملة لاستراتيجيتها الانمائية الشاملة . فمن الناحية الانمائية تولى في الاستثمارات العامة والسياسة العامة أولوية عالية لاستحداث هياكل أساسية مادية ومؤسسات ادارية عصرية . وتسعى السياسة الاجتماعية الى ايجاد وتوجيه أنماط التغيير الاجتماعي . ويتبدى هذا التغير في الدستور ومجموعة القوانين ، من ناحية ، كما يتبدى من ناحية أخرى في البرامج الاجتماعية الواسعة النطاق في مجالات مثل رعاية الأسرة ، وتوسيع الخدمات التعليمية والصحية والاسكان بحيث تصل الى السكان جميعا .

١١ - وفيما يتعلق بالأسرة ، ينص دستور الكويت على أن تصون القوانين القومية بنية الأسرة ،

Digitized by UNOG Library

وتقوّى الوشائج العائلية ، وتحمي الأمومة والطفولة في ظل الأسرة . مثال ذلك أن التشريع العمالي وقانون الخدمة المدنية لعام ١٩٧٩ ينصان على المساواة بين الرجال والنساء في الأجر متى تساوت قيمة العمل ، وعلى عدم توظيف المرأة التي لها مسؤوليات أسرية في عمل ليلي ، والحق في الحصول على استحقاقات الولادة . وبمقتضى برامج المساعدة العامة تقدم مساعدة مالية شهرية الى الافراد المعوزين والمسنين والمعوقين وأسر الطلاب ، واليتامى ، والأرامل والبنات غير المتزوجات ، وعائلات الأسرى . وفي عام ١٩٨١ وزع مبلغ ٩ر١ مليون دينار كويتي على ٦٧٥ ٨١ أسرة . وتمنح جميع الأسر المقيمة في مساكن مستأجرة اعانات لدفع الايجار تصل الى ١٠٠ دينار كويتي شهريا .

١٢ - ولتوسيع الهياكل المادية والاجتماعية دور أساسي في تنمية امكانات الكويت في مجال الموارد البشرية . وسرعة نمو السكان ، بمعدل يقدر بنسبة ٦ في المائة سنويا ، التي تعزى الى تحسين الخدمات الاجتماعية وأيضا الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى وما يترتب على ذلك من اعتماد على العمال المهاجرين المغتربين ، أمر ينظر اليه على انه احدث تغييرا اجتماعيا سريعا منه زيادة الطلب على المساكن . ولمسايرة هذا الطلب المتزايد وأيضا من أجل توجيه انماط الاستيطان ، أخذت الحكومة بنظام للاحياء الحضرية استدعى ايجاد مجتمعات محلية متكاملة تماما كل منها مزود بجميع الخدمات الأساسية مثل المكتبات والمدارس والمسارح وأماكن العبادة ومرافق الترويح ومؤسسات اجتماعية وثقافية أخرى . وارتفع رصيد الكويت من المساكن من ٠٠٠ ١١٣ وحدة في ١٩٧٠ الى ٠٠٠ ١٨٠ وحدة في ١٩٨٠ ، ويقال انه تمت بحلول عام ١٩٨١ ازالة الجزء الأكبر من الأخصاص . وتدعو خطة البلد للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ الى تشييد ٠٠٠ ٢٥ وحدة لاسكان ذوى الدخل المحدود و ٢٤٢ ١١ وحدة للأسر والأفراد من ذوى الدخل المتوسط .

١٣ - وسياسة الحكومة هي أن ترفع عموما من مستوى معيشة السكان وأن تنّوع الاقتصاد الذى يقوم على النفط بصورة غالبة . والوسائل التي اختيرت لذلك هي ايجاد العمالة وتوفير فرص التدريب لكل المواطنين الراغبين والقادرين ، يصاحب ذلك شمول جميع الأشخاص المستخدمين في القطاعين العام والخاص بالتأمين الاجتماعي ، بما في ذلك أصحاب الأعمال الحرة . وتهتدى المساعدة العامة والسياسات الاجتماعية بهدف هو تنمية الموارد البشرية بالتضافر مع ديناميات التغير الاجتماعي والاستخدام الرشيد لموارد الكويت من النفط ، وذلك بوسائل مثل " صندوق الأجيال المقبلة " الذى يمول بنسبة تعادل ١٠ في المائة من الميزانية العامة للدولة في أى سنة مالية .

١٤ - وتذكر حكومة باكستان أن دورها في الرعاية الاجتماعية قد بدأ بمساعدة المنظمات الطوعية والنهوض بالخدمات الطوعية المقدمة الى المعوزين والفقراء في كافة انحاء البلد . ومع اتساع نطاق أنشطة الوكالات الطوعية ، أنشئت هياكل حكومية جديدة لضمان التنسيق العمودى

Digitized by UNOG Library

والأفقي بين جميع برامج الرعاية الاجتماعية ، ولتشجيع المشاركة المحلية في تخطيط وتنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية . وهكذا تغير توجيه سياسات الرعاية الاجتماعية من الدعم الحكومي للأنشطة الخيرية الخاصة الى التنمية المجتمعية .

١٥ - وتقضي الترتيبات الحالية بأن قطاع الرعاية الاجتماعية بوزارة الصحة هو المسؤول عن وضع معايير وخطوط توجيهية مهنية على الصعيد الاتحادى من أجل تخطيط وتنسيق سياسة الرعاية الاجتماعية . يضاف الى ذلك أن الحكومة الاتحادية مسؤولة عن وضع برامج لتدريب قادة التنمية المجتمعية لكل من المناطق الحضرية والريفية ، وعن تقديم منح مالية للوكالات الطوعية للرعاية الاجتماعية . أما على صعيد الأقاليم ، فان ادارات الرعاية الاجتماعية هي المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ ومراقبة خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية والتنمية المجتمعية . وتشير حكومة باكستان الى أنها تنفّذ حاليا ١٩٧ مشروعا للتنمية المجتمعية منها ٩٧ مشروعا في مناطق حضرية و ٥٤ في مناطق شبه حضرية و ٤٦ في مناطق ريفية. والهدف من كل مشروع هو أن يخدم قرابة ٤٠ ٠٠٠ شخص في المناطق الحضرية وما يتراوح بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ في المناطق الريفية . ويخصص لكل مشروع موظف واحد وموظفة واحدة للرعاية الاجتماعية ؛ والمطلوب منهما هو تنشيط وتدريب القادة المجتمعيين ، وتعبئة الموارد المحلية ، واستهلال وتنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية بمساعدة منظمات التنمية المجتمعية . كذلك هناك أكثر من ٤ ٠٠٠ وكالة طوعية للرعاية الاجتماعية في البلد تكمل المساعدة الحكومية . وهي تقدم دورات دراسية في محو الأمية وتدريبا مهنيا وخدمات لرعاية الأمهات الأطفال ، وتقوم بأنشطة الاغاثة في مجتمعاتها .

١٦- وقد وضعت مجموعة برامج تساعد في دمج المرأة في عملية التنمية ، خصوصا اذا كانت من فئة منخفضة الدخل . مثال ذلك أن المراكز الاجتماعية - الاقتصادية والصناعية التي تشرف عليها الحكومة تزود المرأة بفرص التدريب والتوظيف : ويعمل حاليا ٢٥ مركزا من هذه المراكز الاجتماعية - الاقتصادية الارشادية الحكومية و ٢ ١١٦ مركزا صناعيا تحت ادارة منظمات طوعية . وهناك أنشطة حكومية أو طوعية أخرى منها بيوت للأمهات والأطفال تزود فيها الأمهات المترملات بالرواتب والتدريب لمدة سنة واحدة ، كما تشمل مرافق وبرامج لمعاونة الأمهات المعوزات ، وخدمات لرعاية الأطفال ، ودور أيتام نموذجية ، ومراكز رعاية نهارية لأطفال النساء العاملات .

Digitized by UNOG Library

رابعا - المبادئ التوجيهية الاجتماعية للنمو الاقتصادي: أهداف يسعى لتحقيقها في اكوادور وموريشيوس ونيجيريا

١٧ - تذكر حكومة اكوادور انه في بداية السبعينات لم يكن أى من الاقتصاد أو المجتمع الاكوادورى يعمل بصورة ترضى عنها الغالبية العظمى من الأهالي . وفي اوائل السبعينات تغيرت الآفاق الاقتصادية بفضل استثمار مستودعات جديدة كبيرة للنفط ، واتاح ذلك امكانية التعجيل ببعض التغييرات المخطط لها في وقت سابق ومنها الاصلاح الزراعي والتصنيع . واخذت السياسة الاجتماعية شكل اشتراك الدولة بنشاط في مجالات التعليم والصحة العامة والاسكان والرعاية الاجتماعية . وكان هناك عنصر هام آخر في السياسة الاجتماعية هو تشجيع مشاركة قطاعات كبيرة من السكان . وخلال السبعينات شرعت الحكومة أيضا في اصلاحات في الضرائب وفي الخدمة المدنية ، ونفذت تلك الاصلاحات كجزء من جهودها لاحداث تنمية أكثر عدالة وكاستكمال لاستراتيجيتها الخاصة بالتنمية من خلال اعتماد أكبر على تدخل الدولة .

١٨ - وكان الهدف الأساسي للاصلاح الزراعي هو التعجيل بالقضاء على الفقر في المناطق الريفية . وكان من المتوقع ان تؤدى الاصلاحات على نحو ما جرى تصورها وتنفيذها ، الى فلاحة أفضل بتوفير الأمن للزراعيين في حيازة الأراضي واستخدامها . وهذا بدوره قد أنطوى على جعلهم مستظين عن الضياع الكبيرة . وطبقا لاحدث التقييمات المتاحة للحكومة فان الأزمة الريفية قد ازدادت حدتها على مدى العقد الماضي . ففي عام ١٩٥٤ كان هناك ٢٥٢ ٠٠٠ حيازة لمزارع تقل مساحتها عن ٥ هكتارات . وبحلول عام ١٩٧٥ زاد العدد الى ٣٤٦ ٨٨٠ بمتوسط حيازة قدره ٠ر١ هكتار . وعلى مدى العقدين جرى توزيع ٨٥٠ ٠٠٠ هكتار من الأرض على ٦٤ ٠٠٠ أسرة لا تمثل سوى ٣٧ في المائة من الهدف .

١٩ - وكان تقييم الحكومة للظروف في المناطق الريفية هو ان المزايا وزعت ، في فترة من النمو الاقتصادى السريع ، بصورة غير متساوية وتشير المعلومات المتاحة للحكومة عن توزيع الدخل في المناطق الحضرية فيما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٥ ، الى تحسن حالة المجموعات ذات الدخل المتوسط المنخفض ، مع ازدياد سوء حالة أكثر المجموعات فقرا وتحسن اكثرها غنى . وفي عام ١٩٦٨ كان متوسط الدخل السنوى لم يعتبرون أكثر المجموعات فقرا هو ٢٣٦ دولارا وكانوا يمثلون ٤٣ في المائة من السكان العاملين الحضريين (كانوا يتلقون حوالي ١٢ في المائة من اجمالي الدخل) . وبحلول عام ١٩٧٥ كانت أكثر المجموعات فقرا هذه تمثل حوالي ٢٧ في المائة فقط من السكان (مع ٥ر٥ في المائة من الدخل) ، ولكن متوسط دخلها هبط الى ٢١٢ دولارا مما ينطوى على وجود تفاوتات حادة في الفئات ذات الدخل المنخفض . وعلى نقيض ذلك فان نسبة الذين يتلقون دخولا مرتفعة جدا زادت من حوالي عشر الواحد في المائة الى نصف الواحد في المائة من السكان الحضريين ، مع ارتفاع نصيبهم في الدخل من ٥ر١ الى ٩ر٤ في المائة من الاجمالي .

Digitized by UNOG Library

٢٠ - وتلاحظ حكومة اكوادور ان وظائف الدولة تمددت وتوسعت ازاء هذه الخلفية من الأزمة الريفية المتزايدة واستمرار الفقر . ان ظهور البلد بوضعه من مصدري النفط في عام ١٩٧٢ وما تبعه من زيادة في عائدات النفط عجل بالنمو الاقتصادي وزاد من قدرة الحكومة وتصميمها على الاشتراك في عملية الانتاج . وتأسست الصناعات الأساسية المملوكة للدولة وتعزز دور الدولة في ادارة قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية . كما زادت الحكومة من الاستثمار في المشاريع المشتركة ومن دعمها لبعض أنشطة القطاع الخاص .

٢١ - ومنذ عام ١٩٧٢ توسع الطلب على السلع الاستهلاكية ، ولا سيما المعمرة منها ، توسعا هائلا . وبوجود سوق محلي نام زاد انتاج الصناعة التحويلية بأكثر من ضعفين فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ وأصبح ستة من كل ١٠٠ من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل ، يجدون أعمالا في الصناعة . وزادت العمالة الاجمالية فيما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٩ بمقدار ٣,١ في المائة في السنة وهو معدل أعلى بقليل من معدل النمو لدى السكان النشطين اقتصاديا .

٢٢ - وترى حكومة اكوادور ان السبعينات شهدت تحولا عميقا في البلاد . واستخدمت الدولة عائدات النفط في النهوض بالقطاعات الانتاجية ، وفي المقام الأول قطاع الصناعة . وفي الجانب الاجتماعي اصبحت الدلائل الخارجية لمجتمع يمر بعملية تحديث ، مرئية بصورة واضحة ، وعلى الأخص بالنسبة لظهور فئات اجتماعية جديدة وبالرغم من المنجزات تظل المشاكل الرئيسية كما هي أو تزداد حدة . وهكذا فان الحكومة لا تتوقع أي تغيير في السياسة التي سيستمر تحديدها على أساس الحاجة الى تصحيح التفاوتات المتواصلة ، بما في ذلك تركيز ملكية الأرض ونواحي عدم التوازن بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ، والاختلافات الكبيرة في الدخول وفي امكانية الحصول على الخدمات .

٢٣ - ووجهت حكومة موريشيوس الانتباه الى خطتها الانمائية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ والتي تبين الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد . وهذه الاستراتيجيات وضعت لمواجهة الصعوبات التي اصبحت موريتانيا تلاقيها نتيجة للركود الاقتصادي العالمي وحالات الجفاف المتكررة . وبالنسبة لحالات الجفاف هذه فان نحو ٦٠ في المائة من استهلاك الأغذية المحلي تغطيه الواردات ؛ وتعادل هذه ٢٥ في المائة من مجموع الواردات . وهكذا وضع تركيز خاص في الخطة على تدابير تستهدف تشجيع صغار المزارعين ومزارع قصب السكر ؛ وتطوير بدائل للأغذية الأساسية المستوردة وبخاصة الأرز ؛ وتوسيع امدادات البروتين عن طريق النهوض بمنتجات الألبان ، وانشاء مشاريع مشتركة لصيد الأسماك مع الجزر المجاورة .

٢٤ - ونتيجة لانخفاض الخصوبة وزيادة التعليم زادت مساهمة المرأة في قوة العمل بصورة سريعة . وتظل العمالة ، أو نقصها ، تمثل مشكلة خطيرة للرجل والمرأة . وعلى ذلك يجرى التركيز في الخطة على السياسات الخاصة بتحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية للبلاد . وتشمل هذه السياسات القيام باصلاحات تعليمية لتخفيض الفاقد وتحسين فرص العمالة لتاركي المدارس . كما

Digitized by UNOG Library

تركز برامج الاستثمار العام خلال خطة الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ على القيام بأنشطة موسعة في تطوير الهياكل الأساسية . وتشمل هذه البرامج اتخاذ تدابير لتطوير مصادر طاقة بديلة والتوسع في كهربة الريف واتصالاته . ولاعطاء مزيد من التشجيع لعملية التصنيع ، يجرى ايلاء عناية خاصة الى جذب صناعات التكنولوجيا الرفيعة والى انشاء المؤسسات التعليمية والتدريبية المتصلة بالموضوع .

٢٥ - أما المعلومات المقدمة من نيجيريا فتوجه الانتباه الى التفاوت بين سرعة التغير الاجتماعي ومعدل النمو الاقتصادي في البلد والى الحاجة الى سياسات عامة لتخفيض هذا التفاوت أو معالجة آثاره . وقد حدد التحضير السريع والهجرة الداخلية على انهما عاملان هامان في اطار عملية للتحول الاجتماعي تتميز بنمط هدام . ويشكل الآن السكان الحضريون الذين يعيشون في ١٨٣ مدينة حوالي ٢٠ في المائة من اجمالي السكان . ويقال ان المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي ضخم من مشاكل مثل ازدحام المدن ، وجرائم المدن ، والعنف والتدهور البيئي ، ونقص الأغذية بالرغم من الواردات الضخمة من الأغذية ، والبطالة ، والتباين الحاد بين الدخل والقوة السياسية ، ووجود شعور عام بعدم الأمن .

٢٦ - وتلاحظ الحكومة ان هذه الآثار الضارة ابرزت بصورة جلية الاحتياجات العاجلة للتنمية الاجتماعية لنيجيريا ، وكذلك فان المطالبة الواضحة التزايد بأسلوب حياة وفيره ورخاء اقتصادي وهي مطالبة تزاحم تقديم الخدمات للأسرة أو المجتمع المحلي أو الدولة أو الأمة ، افادت في تأكيد الحاجة الى ادماج الأهداف الاجتماعية في خطط واستراتيجيات النمو الاقتصادي . وبالاضافة الى ذلك فقد تعين طرق ما خلفته الحرب الأهلية النيجيرية وجفاف المنطقة السهلية من مشاكل محددة للمعوقين جسمانيا والمعوزين .

٢٧ - وفي ضوء التباين بين ضخامة المشاكل الاجتماعية والانسانية وبين الموارد المتاحة ، قررت الحكومة اعتماد واتباع استراتيجية انتقائية تركز اهتماما خاصا على الفئات الأكثر تعرضا لمختلف الآفات الاجتماعية والحرمان الاقتصادي : الأسرة والطفل والمرأة المسنين والمعوزين والمعوقين اجتماعيا وجسمانيا وعقليا . وبالاضافة الى ذلك جرى التركيز على الخدمات المجتمعية الرامية الى تشجيع روح الجماعة والمساعدة الذاتية . وعلى المستوى الأعم تشمل المبادئ التوجيهية للتخطيط الانمائي عددا من الأهداف الاجتماعية يمتد من العدالة الاجتماعية والانصاف الى القضاء على الانشقاقات الهدامة وتركز على الاحتياجات الأساسية في ميادين مثل الأغذية والتغذية والفرص التعليمية والاسكان والصحة والأمن .

Digitized by UNOG Library

خامسا - الاضطلاع بالتغيير الاجتماعي الزراعي : الصين واثيوبيا

٢٨ - تقدم حكومة الصين نظرة عامة عن تاريخ وانجازات سياساتها في مجال الاصلاح الزراعي وبعض الدروس المستفادة من خبرتها في تنفيذ التغييرات الزراعية والاجتماعية والاقتصادية . وقد وصفت حيازات الأراضي في الصين شبه الاقطاعية بأنها كانت غير منطقية ، اذ كان ما يزيد على ٧٠ في المائة من السكان الريفيين لا يملكون سوى ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من الأرض بينما أدى ايجار الأرض والقروض بالربا والضرائب أو الاتاوات الحكومية الباهظة الى تحويل حياة الفلاح الى ما يشبه حياة المجاعة . وبعد التحرير ، صدر قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٠ ، وبحلول عام ١٩٥٢ أنجز الاصلاح الزراعي بنجاح في معظم أنحاء الصين .

٢٩ - وقد كان هدف الاصلاح الزراعي ومضمونه ، كما هو محدد في قانون الاصلاح الزراعي ، هو الغاء الاستغلال الاقطاعي ، وتحقيق ملكية الفلاح للأرض ، وزيادة الانتاجية الريفية ، وتطوير الانتاج الزراعي ، وتمهيد الطريق للتصنيع . وقد حصلت معظم أسر الفلاحين على أرض بعد تنفيذ الاصلاح ولكنها كثيرا ما كان ينقصها الأيدي العاملة والحيوانات والآلات الزراعية . وقد أدى تنظيم الفلاحين ، ولا سيما الفقراء والطبقات المتوسطة المنخفضة ، في جمعيات وتعاونيات لتبادل المساعدة الى تدعيم المكاسب التي تحققت من الاصلاح الزراعي . كما أعطت الحاجة الى درء الكوارث الوطنية وتطوير الانتاج والتوسع في استخدام المعدات الزراعية دفعة قوية أخرى الى تطوير التعاونيات الانتاجية .

٣٠ - ووفقا للقرار المتعلق بتبادل المساعدة والتعاون في الانتاج الزراعي والقرار المتعلق بتطوير تعاونيات المنتجين الزراعيين ، اللذين صدرا في عام ١٩٥٣ ، مارست الحكومات المحلية على مختلف المستويات التوجيه في العمل على تنظيم الفلاحين اما في أفرقة لتبادل المساعدة ذات طبيعة مؤقتة وبسيطة لأغراض الفلاحة الجماعية أو في أفرقة عادية لتبادل المساعدة كانت ذات درجة معينة من درجات تقسيم العمل على أساس الفلاحة الجماعية ، وكان لها قدر صغير من الممتلكات المملوكة بصورة جماعية . وقد ساعدت أفرقة تبادل المساعدة بعض أسر الفلاحين على التغلب على الصعوبات التي تصادفها في فلاحة الأرض وبالتالي على زيادة الانتاج ، ولكن سوء الانتفاع بالأرض واتباع أساليب زراعية غير ملائمة أديا الى عرقلة الانتاج . وللتغلب على تلك العقبات ، شجعت الحكومة الفلاحين ، بالاعتماد على أفرقة تبادل المساعدة ، على تجميع أراضيهم على صورة حصص لادارتها بصورة موحدة . وفي تعاونيات المنتجين الزراعيين الأساسية ، التي توفرت لها أموال عامة كبيرة نسبيا ، تم تنظيم فرادى أسر الفلاحين بغرض تحقيق ادارة موحدة ومخططة ، ولكن حصص الأراضي دخلت في الحساب عند توزيع جزء من ايراد التعاونيات . وبحلول عام ١٩٥٧ ، كان قد تم انشاء ٧٤٠ ٠٠٠ تعاونية زراعية متقدمة . وقد كانت جميع الأصول المنتجة ، في التعاونيات المتقدمة ، مملوكة بصورة جماعية وكان الايراد يوزع حسب ما يقدم من عمل .

Digitized by UNOG Library

٣١ - والتنفيذ المتسارع للاصلاحات الزراعية وعملية الأخذ بالنظام الجماعي الزراعي التي تلتها يشكلان جزءً من استراتيجية التحول الاشتراكي للصين . وتلاحظ الحكومة الصينية العوامل التي أسهمت في نجاح الأخذ بالنظام الجماعي في الزراعة في الصين . فأولا ، كان التحول من أفرقة تبادل المساعدة الى التعاونيات الزراعية المتقدمة تحولا منظما وتدريجيا . وقد شجع الفلاحون في البداية على تكوين أفرقة مؤقتة لتبادل المساعدة بغرض التبادل الموسمي لليد العاملة والمساعدة الذاتية المتبادلة ، وبعد ذلك لتقديم قروض لتبادل المساعدة بصورة دائمة . وقد تلا ذلك الغاء تعاونيات المنتجين الزراعيين التي كانت الأرض فيها تجمع على صورة حصص وتحولت بعد ذلك الى تعاونيات متقدمة للمنتجين . وثانيا ، روعيت مبادئ المشاركة الطوعية والفائدة المتبادلة والتبادل بالقيمة المتساوية . وكثيرا ما كانت أسر الفلاحين تأخذ المبادرة بتكوين تعاونيات أساسية أو متقدمة . وفي الوقت ذاته كان التمسك بمبدأ تبادل المساعدة أساسيا في معالجة العلاقات بين الفلاحين الفقراء ومتوسطي المستوى ؛ ففي كل مرحلة من مراحل الأخذ بالنظام الجماعي كان يضمن لـ ٩٠ في المائة من أسر الفلاحين زيادة في الدخل . وباستثناء العمل الاجبارى والخدمات الأخرى ، اضطلعت التعاونيات بانشاء المرافق العامة ، ولم تنقل السلطات العامة قوى عاملة أو مواد تابعة لمنظمات اقتصادية جماعية عشوائيا أو دون دفع تعويض . وثالثا ، كان لاتباع سياسة مبنية على القيادة النشطة والاقناع والتعليم واظهار قوة النظام الجماعي في نمو انتاج المزارع أثر فعال في انتشار التعاونيات وتأييد الفلاحين لسياسات تطبيق النظام الجماعي الزراعي .

٣٢ - ويمكن استخلاص عدد من الدروس من هذه الخبرة . فقد كان تنفيذ تعاونيات المنتجين المتقدمة متسرعا وأخفق في وضع ما يوصف بأنه نظام صحيح للمسؤولية الوظيفية ، مما أدى الى تطبيق مبدأ المساواة التامة دون وجود حوافز كافية للفئات المختلفة من المهارة والأداء . وبالمثل ، لم يؤخذ في الاعتبار بصورة سليمة التطور المتفاوت في الانتاجية في المناطق الريفية الشاسعة ، مما أدى الى فرض التماثل على شكل ونطاق المنظمات الزراعية . وتقوم الحكومة حاليا ، بينما تتمسك بالنظام الجماعي الزراعي الاشتراكي وتنطلق من الحالة الفعلية المتمثلة في التطور المتفاوت في الانتاجية ، بوضع أشكال مختلفة من المسؤولية الوظيفية في الزراعة بهدف جني فوائد نظام الادارة الموحد في الاقتصاد الجماعي للزراعة .

٣٣ - وتلاحظ حكومة اثيوبيا ان اطار استراتيجية وسياسة اثيوبيا منذ ثورة ١٩٧٤ يتمثل في القضاء على البناء الاجتماعي الاقطاعي والمتخلف وايجاد وتعزيز الاطار السياسي والتنظيمي اللازم للتحول الاشتراكي ، ووضع وتطوير أولويات التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل . وقد كان ٦٥ في المائة من الأراضي قبل الثورة ملكا للأسرة المالكة والنبلاء ، وكان ٣٠ في المائة ملكا للكنيسة ، مع ترك ٥ في المائة في أيدى الفلاحين . وكانت الغالبية العظمى من الفلاحين ، الذين يمثلون ما يزيد على ٨٠ في المائة من السكان ، عرضة للطرد التعسفي وكانت تدفع ايجارات تصل الى ٧٥ في المائة من انتاجها الاجمالي . وأدى النقص الشديد في الفائض

Digitized by UNOG Library

الزراعي والافتقار الى الأيدى العاملة الماهرة الى وضع قيود اضافية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وكان متوسط العمر المتوقع ، وفقا للمعلومات المقدمة ، نحو ٣٨ سنة ، وكان ٩٣ في المائة من السكان أميين ولا يذهب الى المدرسة سوى ١٠ في المائة من الأطفال .

٣٤ - وقد أدت الاطاحة بالنظام الملكي الاقطاعي واستبداله بالمجلس الادارى العسكرى الثورى المؤقت في عام ١٩٧٤ الى ارساء الأساس لاقامة نظام ديمقراطي شعبي اشتراكي في اثيوبيا . وقد فصلت المبادئ التوجيهية التي وردت في اعلان الاشتراكية لعام ١٩٧٤ في الاعلان المتعلق بالسياسة الاقتصادية لاثيوبيا الاشتراكية لعام ١٩٧٥ وبرنامج الثورة الديمقراطية الوطنية لعام ١٩٧٦ . وتتمثل الأهداف الرئيسية في : اعادة توزيع حقوق الملكية ، عن طريق الاصلاح الزراعي ، واستيلاء الدولة على مؤسسات القطاعات الرئيسية من الاقتصاد ؛ وانشاء مؤسسات "شعبية" ؛ ووضع تخطيط وادارة مركزيين فعالين للتنمية ؛ وتوسيع نطاق التنظيم المباشر للنشاط الاقتصادى من جانب الحكومة .

٣٥ - ومن الوجهتين السياسية والاقتصادية ، فان استراتيجية اثيوبيا في تحسين الأحوال المعيشية وارساء الأساس اللازم لاستمرار التنمية تضع التأكيد الأساسي على التحول الزراعي . وطبقا لاعلان الاصلاح الزراعي لعام ١٩٧٥ ، أصبحت جميع الأراضي الريفية ملكية جماعية للشعب الاثيوبي ولا يجوز استغلالها أو مبادلتها أو رهنها أو تأجيرها أو استئجارها أو وراثتها . وبموجب هذا الاعلان وضع حد أقصى مقداره ١٠ هكتارات لمساحة الحيازات ، وألغيت جميع العلاقات الايجارية ، وحظر استئجار اليد العاملة ، وأممت جميع المزارع التجارية مع دفع تعويضات محدودة . وقد نظم الفلاحون في رابطات تتم ادارتها ذاتيا ، وتتكون من وحدات تضم ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ أسرة ، ويبلغ متوسط حيازتها ٨٠٠ هكتار على صعيد القرية ، مع وجود هيئات أعلى على أصعدة المناطق والمقاطعات والأقاليم الادارية وعلى الصعيد الوطني . كما تم انشاء منظمات شعبية مشابهة ، مثل رابطة السكان الحضريين ورابطة العمال الصناعيين وذلك لحماية الاصلاحات ولحشد التأييد الشعبي لجهود التنمية والتحول الاشتراكي .

٣٦ - وتذكر حكومة اثيوبيا أنها نجحت ، عن طريق حملات التنمية السنوية التي تمت على مدى السنوات الأربع الأخيرة ، في وقف الاتجاه الهابط للانتاج وفي احراز تقدم كبير في الانتاج الزراعي والريفي وفي مجال محو الأمية . وبالرغم من وجود نتائج مشجعة ، فان القيود الهيكلية والافتقار الى الاستثمارات والنقص في المهارات مازالت تعيق جهود التنمية .

٣٧ - وعلى أساس الخبرات المكتسبة من حملات التنمية المتعاقبة ، تقوم الحكومة الاثيوبية باعداد خطة منظورية عشرية ، ستشكل أساسا للبرامج الانمائية القصيرة الأجل في المستقبل . وفيما يتعلق بسياسات واستراتيجيات القطاعات ، فان أعلى الأولويات تمنح لقطاع الزراعة والتنمية الريفية بما في ذلك الاكتفاء الذاتي في الأغذية .

Digitized by UNOG Library

سادسا - الاطار السياسي والاقتصادي للتقدم الاجتماعي : تجربة جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

٣٨ - نجحت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في التغلب على صعوبات ضخمة وتحقيق مستوى رفيع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتؤكد حكومة بيلوروسيا ان هذا الانجاز يرجع الى التحول الاشتراكي للبنية الاجتماعية ، الذي يتمثل جوهره في تقرير الملكية العامة لوسائل الانتاج ؛ والقضاء على الاستغلال ؛ وتأسيس اقتصاد مخطط ؛ وتطبيق المبدأ الاشتراكي في توزيع الثروة المتحققة في المجتمع بحسب العمل ؛ والعمل المضمون ؛ وايجاد نظام حر للتعليم في جميع مستوياته ، وخدمة صحية مجانية ، وتوفير الاسكان من الانفاق العام ؛ كما يتمثل في توسيع اشتراك العاملين في ادارة الشؤون العامة على جميع المستويات . وكان التصنيع الاشتراكي وادخال التعاونيات الزراعية برنامجين واسعي النطاق محددين ، يرميان الى تغيير القاعدة الاقتصادية للبلد . وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، بوصفها جزءا من الأجزاء التي يتكون منها النظام الاقتصادي للاتحاد السوفياتي ، تتمتع بالمزايا النابعة من التخصص والتعاون ، الأمر الذي يضمن أرشد استخدام لقوتها العاملة ومواردها المادية والامدادات من موارد الطاقة والمواد الخام ، والتطوير التقني والعلمي ، كما يضمن سوقا لمنتجاتها . لقد تلقت جمهورية بيلوروسيا ، في الفترات العصيبة من تنميتها ، مساعدة حيوية في تنفيذ برامجها وفي انهاض اقتصادها المحطم بعد الحرب العالمية الثانية .

٣٩ - وتلاحظ الحكومة انه لا سبيل في ظل الاشتراكية الى زيادة رخاء الشعب الا من خلال زيادة انتاجية اليد العاملة . ونظرا للدور الذي يلعبه الموظفون المؤهلون في ضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، تولي أهمية رئيسية للتعليم العام والتدريب المهني والتقني للسكان . كما يضمن دستور جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الحق في التعليم المجاني وفي الحصول على مهنة . ويتلقى في الوقت الحالي حوالي ٤ ملايين من السكان البالغ عددهم ٩٫٤ مليون نسمة أنواعا مختلفة من التعليم ، من بينها التعليم السابق على دخول المدرسة . كما يعطى كثير من الاهتمام لرعاية الامومة والطفولة وتحسين ظروف عمل المرأة ومعيشتها . فالمرأة لها نفس حقوق الرجل من حيث الدراسة والعمل بما في ذلك تساوي الأجر عند تساوي العمل .

٤٠ - ويقوم التقدم الاجتماعي على أساس من تطوير الانتاج الصناعي المتقدم ، والزراعة الجماعية المعتمدة بدرجة كبيرة على الميكنة ، ومن العلم الحديث ومن مستوى رفيع من الثقافة المتاحة للجميع. وقد تضاعفت القدرة الاقتصادية لجمهورية بيلوروسيا كل سبع سنوات خلال العقود الأخيرة . ووفقا لنظرية الشيوعية العلمية ، التي تشدد على النشاط العملي للحزب الشيوعي والدولة السوفياتية ، لا ينظر البتة الى تحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية على أنه هدف في حد ذاته ، بل ينظر الى التنمية الاقتصادية على أنها شرط أساسي لتحقيق الهدف الرئيسي للمجتمع الاشتراكي - ألا وهو ضمان التحسين المستمر لرفاهية الشعب . وقد جاء صراحة في الدستور الجديد لجمهورية

Digitized by UNOG Library

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، المعتمد في سنة ١٩٧٨ ، ان الغرض الرئيسي من الانتاج الاجتماعي في ظل الاشتراكية هو اشباع المطالب المادية والروحية المتزايدة للشعب الى أقصى مدى . وهناك مؤشرات كثيرة للاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة ، تعكس مدى التحسن في ظروف المعيشة وأبعاد التقدم الاجتماعي . فعندما تطور الانتاج الاجتماعي زاد الدخل الحقيقي للعاملين وارتفع مستوى تعليمهم وتدريبهم المهني . وزاد الدخل الحقيقي للفرد بمعامل قدره ٢ر٢ في الفترة من سنة ١٩٦٥ الى سنة ١٩٨١ . ويتزايد استهلاك السكان للسلع والخدمات استنادا الى تطوير الانتاج ونمو دخل السكان . فمثلا في اواخر سنة ١٩٨١ كانت كل ١٠٠ اسرة في الجمهورية تستخدم ٧٢ جهاز راديو ، و٧٤ جهاز تليفزيون ، و٨١ ثلاجة و٩٤ غسالة كهربائية .

٤١ - وبالاضافة الى ما يدفع من أجر لقاء العمل المنتج اجتماعيا ، فان أحد العناصر الهامة في الدخل الحقيقي للسكان في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يتألف من مدفوعات وامتيازات من صناديق الاستهلاك الاجتماعي . وتتولى هذه الصناديق الانفاق ، على حساب الدولة والمشاريع التعاونية ، على أشياء مختلفة من بينها خدمات التعليم والرعاية الصحية ، التي تقدم بالمجان ، وتوفر المعاشات التقاعدية واستحقاقات التأمينات الاجتماعية وصيانة المصحات ومنازل الاستجمام ومراكز السياحة للعاملين . ونظام التأمينات الاجتماعية المعمول به نظام شامل .

٤٢ - ومن بنود الانفاق من صناديق الاستهلاك الاجتماعي ، بند رئيسي يتعلق ببناء مساكن تخصص بالمجان للعاملين وتقديم اعانات لصيانة هذه المساكن . ويجرى تعمد المحافظة على انخفاض مستوى اجرة الشقق السكنية ، وظلت دون تغيّر رغم الزيادة في تكلفة بناء المساكن وصيانتها . وفي المتوسط لا تغطي الأجرة سوى ثلث تكلفة الصيانة . وقد تم بناء ما يزيد على ٢ر١ مليون شقة في الفترة من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٨٠ ، ووفرت الاسكان في ظروف محسّنة لـ ٩ر٨ مليون نسمة . وفي نهاية سنة ١٩٨٠ ، كان هناك في المتوسط ما يزيد قليلا على ١٣ مترا مربعا من الحيز الصالح للمعيشة لكل ساكن من سكان المدن في الجمهورية . والمبدأ المطبق في تحسين ظروف الاسكان هو مبدأ " شقة مستقلة لكل أسرة " .

٤٣ - وتلاحظ حكومة جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان اختيار الاتجاه الرئيسي للتغيّر الاقتصادي والاجتماعي الذي يواجه كثيرا من الدول المستقلة حديثا يمكن تسهيله بالدراسة والتوصل الى نتائج عامة من تجربة البلدان الأخرى التي حققت تغيّرات اقتصادية واجتماعية بعيدة الاثر ثم حققت ، على هذا الأساس ، نموا سريعا وتحسنا مطردا في مستوى المعيشة . كذلك تلاحظ الحكومة ان الخبرة التاريخية للبلدان الاشتراكية تبرهن على الفعالية الاجتماعية العالية للتحول التدريجي للمجتمع على طريق الاشتراكية .

٤٤ - أما في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، فان المجتمع المتقدم الذي تم بناؤه يضمن نموا مطردا في رفاهية الشعب وتحسنا مطردا في الظروف لتنمية الفرد تنمية كاملة . وتلاحظ الحكومة ان هذا المجتمع لا توجد فيه طبقات أو مجموعات اجتماعية تعيش على جهد الآخرين أو على استغلال القوة العاملة الأجيرة .

Digitized by UNOG Library

٤٥ - ويبرهن على مستوى التعليم الذى تحقق في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان ما يزيد على نصف السكان الحاليين قد تلقوا تعليما عاليا أو تعليما ثانويا . ومن الناحية الفعلية فان جميع الذين بلغوا سن الوشد كانوا ملتحقين بنوع أو بآخر من المدارس أو بأحد المرافق التعليمية السابقة على المدرسة . كما أن المرافق الصحية متقدمة أيضا تقدما كبيرا . ويجرى العمل بنظام شامل للتأمين الاجتماعي ، كما يجرى تلبية طائفة واسعة من الحاجات الاجتماعية من المال العام .

٤٦ - ويرتكز التقدم الاجتماعي في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على تطوير الانتاج الاجتماعي الذى يرتكز بدوره على القدرة المادية والتكنولوجية الضخمة للجمهورية . ولقد كان لزاما على الجمهورية منذ تأسيسها قبل ٦٥ عاما أن تتغلب ليس فقط على تخلف موروث ، بل أيضا على خسائر واسعة النطاق وأضرار فادحة تكبدتها في الحرب العالمية الأولى ، ومن بعدها في الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي المسلح الذى أعقب الثورة الاشتراكية ، ثم مرة أخرى في الحرب العالمية الثانية . والواقع ان الجمهورية حققت المستوى الحالي من الانجاز الاجتماعي والاقتصادى في أقل من نصف قرن ، بعد أن قضت سبع سنوات من عمرها في الحروب و١٠ سنوات في الانعاش .

٤٧ - وتشير حكومة جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الى أن جميع عناصر الانتاج الاجتماعي ، والتوزيع والتبادل في الجمهورية مرتبطة أيضا في مجمع اقتصادى واحد يتألف منه الاتحاد السوفياتي . وقد زاد انشاء هذه الدولة الفريدة الموحدة امكانات كل واحدة من الجمهوريات التي تتألف منها في تحقيق تغيّرات اجتماعية واقتصادية بعيدة الأثر . وكان أيضا من الضرورى ، لتحقيق المستوى الحالي من الرفاهية ، أن تتم الملاءمة بين الاحتياجات المحلية والامكانيات . وكان مطلوبا من الشعب الاوكراني أن يقوم من جانبه بعمل مكثف سواء لزيادة ازدهار المجتمع أو لرفاهيته الذاتية . وتقول الحكومة كذلك ان العامل الثالث والحاسم في تنمية الجمهورية كان هو بناء الاشتراكية ، التي تشكل العنصر الأساسي في تجربتها القومية المتمثلة في تحقيق تغيّرات اجتماعية واقتصادية بعيدة الأثر من أجل التقدم الاجتماعي .

٤٨ - وتشير حكومة جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الى تلك التجربة في سياق مشاكل التنمية التي تواجه البلدان النامية في الوقت الحالي . وهي تشير الى الدور الشديد الأهمية الذى تلعبه الدولة في التقدم الاجتماعي والى الطريقة التي تعتمد بها قدرة الدولة على أداء هذا الدور وتحقيق ما يصبو اليه شعبها على قاعدتها الاقتصادية الخاصة . والمشكلة الجوهرية التي يرتبط بها حل جميع المشاكل الانمائية الأخرى هي مشكلة الاستثمار . وتلاحظ الحكومة انه كان لزاما على الجمهورية أن تحل هذه المشكلة في ظروف الحصار الاقتصادى الخارجي التي سادت في العشرينات والثلاثينات ، بالاعتماد على مواردها المحلية فحسب ، والتي أمكن تعبئتها بفضل النظام الاشتراكي ، علما بأن تلك الظروف كانت أقل ملاءمة بكثير من الظروف الموجودة حاليا في البلدان النامية . ولكي يتسنى تركيز الموارد المادية والمالية والموارد من القوة العاملة لتحقيق أهداف التنمية ، انتهجت الدولة عدة سياسات ، منها التدابير الادارية المباشرة ، مثل التوزيع المركزى لوسائل الانتاج والمواد الخام ، وتموين المناطق الحضرية ، اجباريا ، بالنواتج الزراعية ووضع معايير محددة للاستهلاك الحضرى . وتلاحظ الحكومة أنه أمكن بذلك التزام أقصى درجة من الاقتصاد وتوزيع الدخل القومي بما يتمشى مع مطالب الحفاظ على مستويات عالية من الاستثمار في المعدات الحديثة على مدى فترات طويلة وزيادة رفاهية الشعب .

Digitized by UNOG Library